

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٣١

الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار

(الجنة الرابعة) (A/66/428/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يطرح اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وتصفيّة الاستعمار (الجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لذلك، ستقتصر البيانات

على تعليل التصويت.

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (الجنة الرابعة)، قد تم توضيحها في اللجنة، و ترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد اتفقت، بموجب الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤، على ما يلي:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

أود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

قبل أن نبت في التوصية، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بها بنفس الأسلوب الذي اتُبع في لجنة المسائل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تشكل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام فضاء أساسيا لأصوات البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة والمدنيين في بعثات حفظ السلام؛ والبلدان المستضيفة للعمليات؛ وتلك التي تقدم موارد مادية، باختصار، جميع المشاركين في هذه المساعي. كما أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي المحفل العالمي، الذي يتعين أن تتجسد فيه بالضرورة، وبحكم طبيعته الخاصة، الشراكة العالمية، الضرورية لنجاح عمليات حفظ السلام. وتنبع أهميتها من تلك الرؤى المشتركة وكل إسهام من الإسهامات.

وبغية أن يكون هناك تأثير لهذه الإسهامات الهامة، يجب أن تتمكن اللجنة من معالجة جميع المسائل ذات الصلة ببعثات حفظ السلام، وفقا للولاية الخاصة بها.

ومع تزايد التعقيد الذي تتصف به عمليات حفظ السلام، من الواضح أننا نتعامل مع المسائل المالية والإدارية، مثل تسديد تكاليف القوات، ومسائل السلوك والانضباط، ومسائل نوع الجنس وحماية الطفل. هذه هي المسائل الهيكلية التي يكون لها تأثير متزايد على الحياة اليومية لذوي الخوذ الزرق التابعين لنا. والصعوبة في تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الإشكالية هي أيضا نتيجة هذا التعقيد. ونحن بحاجة إلى التفكير معاً في كيفية كفالة بقاء اللجنة وتوصياتها في مركز الصدارة، دون السماح لبعض المسائل بأن تكون من المحرمات، حتى ولو كان لها تأثير مباشر على أداء البعثة.

إن البرازيل وأوروغواي والأرجنتين تساهم بنشاط من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، مع إدراك خصوصيات المواقف الوطنية بشأن مسألة هامة جداً لجميع بلداننا. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معاً لإيجاد حلول تسمح بالتقارب الإيجابي في مناخ من الثقة، والمزيد من الحوار والانفتاح. لذا، من الحيوي أيضاً ألا نغفل عن جميع المساهمات في تقرير اللجنة. ومهما كانت المساهمات الفردية هامة، فإن جميع التوصيات

السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ما لم نبْلغ بخلاف ذلك مسبقاً.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في الفقرة ٦ من تقريرها المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تتخذ حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٢٩٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، شرحاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد أويراثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إنني أتكلم بالنيابة عن الأوروغواي و البرازيل وبلدي الأرجنتين.

ونرحب بمساعي رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السفير أوغو، ورئيس الفريق العامل الجامع، السفير جيل ريفار، وفريقه، التي سمحت باعتماد تقرير موضوعي A/66/428/Add.1، الذي يتضمن توصيات هامة.

من المهم للغاية أنه على الرغم من الصعوبات التي نعرفها جميعاً، تمكنا من التوصل إلى قبول لهذا التقرير الموضوعي، الذي يشكل خطوة إلى الأمام، مع توصيات هامة بشأن العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، وسلامة جنودنا ذوي الخوذ الزرق، وحاجة عمليات حفظ السلام لامتلاك الموارد والأدوات اللازمة، لتمكينها من أداء مهامها التي تزداد تعقيداً، والتي تتطلب على حماية المدنيين وتحدياتها. لا يمكننا إغفال التقدم الجماعي الذي حققناه جميعاً.

معاً هي التي تشكل مساهمتنا الكبيرة والدلالة على ما أحرزته جهودنا المشتركة من تقدم تراكمي.

وسيكون من المهم في المستقبل تعزيز هذه الرؤية المشتركة والعمل الجماعي والتنفيذي الذي يتجاوز الأزمات القائمة اليوم. وسوف تواصل وفودنا العمل على تحقيق هذا الهدف، بروح من أصدقاء اللجنة، الذين يؤمنون جميعاً بأهميتها ويثقون بقدرتنا على التحرك إلى الأمام معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٢ التي انعقدت بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أن تحيل البند ١٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في جلستها ١٠٨ التي انعقدت بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أن تنظر في البند ١٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، واتخذت المقرر ٥٦١/٦٦، وفي إطار البند نفسه، اتخذت المقرر ٥٤٤/٦٦ بقاء في جلستها العامة ١٠٩ التي انعقدت بتاريخ ٢١ أيار/مايو. كذلك يذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت القرار ٢٨٨/٦٦ في جلستها العامة ١٢٣ التي انعقدت بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

وكما يدرك الأعضاء، قمت بتعميم الرسالة المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، التي تضمنت نص مقرر شفوي عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتنمية المستدامة كي تنظر فيه الدول الاعضاء.

أعطي الكلمة لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أقدر الفرصة الممنوحة لي كي أقدم سرداً عن المشاورات حول انشاء الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة. واضطلاًعاً بالمهمة التي عهدتم بها إليّ، سيدي، بدأت عملية مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية في منتصف تموز/يوليه. واستمرت هذه العملية خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

أثناء تلك المشاورات، تم استكشاف صيغ مختلفة لتوزيع المقاعد في ما بين المجموعات الإقليمية. وناقشنا أيضاً الأحكام العامة الواردة في الفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨)، وتبادلنا وجهات النظر حول معنى كلمة "المفتوح" لتوصيف الفريق العامل.

وأظهرت المشاورات أن توزيع المقاعد بالتساوي في ما بين المجموعات الإقليمية ليس الصيغة المقبولة لدى جميع الفئات. لذلك، واصلنا العمل على دراسة نهج أخرى. وقد طُرح مثالان حديثان في مناقشاتنا هما: إنشاء مجلس حقوق الإنسان، والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأظهر تحليل توزيع المقاعد في هاتين الهيئتين أنه جرى تطبيق النهج النسبي بطريقة راعت الاختلافات في حجم المجموعات الإقليمية. وكان ثمة شعور بأن مثل هذا الأساس يمكنه أن يوفر سبيلاً إلى الأمام في وضع اللمسات الأخيرة على انشاء الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة.

وخلال المناقشات، لوحظ أن توزيع المقاعد داخل المجموعات الإقليمية سيكون أيضاً عملية معقدة، نظراً لعدد الدول الأعضاء المهتمة بالأمر. وفي هذا الصدد، اقترح أنه بالإمكان تيسير هذه العملية إذا كانت لفظة "المفتوح" لتوصيف الفريق العامل تُفسر بأنها تتيح المشاركة الشاملة

المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، وبشأن الممثلين المحددين الذين سوف تعينهم الدول الأعضاء لشغل تلك المقاعد في بداية دورتها السابعة والستين؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي-مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لنُعد بالذاكرة إلى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حين بدأت الدورة الحالية للجمعية العامة. وكنا منبهكين بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠). وكانت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لا تزال تعكس اتجاه المكاسب الإنمائية المحرزة بمشقة، وتؤدي إلى خسائر في فرص العمل. وكان التغيير في العالم العربي في مراحله المبكرة يبعث على الأمل والتخوف جنباً إلى جنب.

إنها سنة حافلة بالأحداث - فترة تحولات ومرحلة اختبارات. وقد أفضى مؤتمر ريو+٢٠ إلى نتائج راسخة مشجعة، تشمل الاتفاق على إطلاق مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة، والالتزامات الملموسة العديدة التي من شأنها أن تُحدث تغييراً.

وظلت الجمعية العامة منبراً للمناقشات الهامة بشأن القضاء على الفقر والتخفيف من محنة الضعفاء. إذ عقدت اجتماعاً هاماً بشأن السلامة والأمن النوويين، فضلاً عن الاجتماع الرفيع المستوى الأول من نوعه بشأن الأمراض غير السارية، السبب الرئيسي للوفيات في جميع أرجاء العالم. وأولت الجمعية اهتماماً محبذاً للوساطة، واعتمدت في

لجميع الدول الأعضاء، وإمكانية تقديم اقتراحاتها. وارتوي أن هذا الفهم يمكنه أن يكون جزءاً من قرار إنشاء الفريق العامل. ولقد أظهرت تلك العناصر من خلال مذكرة بعثتها إلى رؤساء المجموعات الإقليمية في ١٧ آب/أغسطس.

وخلال المشاورات اللاحقة مع رؤساء المجموعات الإقليمية بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر، أصبح من الواضح أنه لا توزيع المقاعد بالتساوي في ما بين المجموعات الإقليمية ولا النهج النسبي الصارم حظياً بتوافق الآراء. وفي هذا السياق، اقترحت النظر في صيغة توفيقية، تتألف من ترتيب يبدأ بالتوزيع المتساوي، ومن ثم يوفر إجراء تعديلات تراعي حقيقة أن المجموعات الإقليمية تختلف من حيث الحجم. والمجموعات الأكثر عدداً يُخصص لها مقعد إضافي، والمجموعات الأقل عدداً تُخصص خمسة مقاعد لكل منها. ومن ثم نُقل هذا الاقتراح كتابة إلى رؤساء المجموعات الإقليمية لإجراء مزيد من المشاورات.

وأنا أرى أننا حاولنا جميع الخيارات الممكنة. ومع ذلك، ثمة مجموعة من الدول الأعضاء تشعر بأن المطلوب إجراء مزيد من المشاورات بشأن كيفية تشكيل الفريق العامل، وتوضيح مبدأ الانفتاح الذي سيطبق على الفريق العامل. وفي ضوء ذلك، اقترح أن نرجئ اتخاذ قرار بشأن إنشاء الفريق العامل.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر رؤساء المجموعات الإقليمية خلال اشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر على تعاونهم، وأنا أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء فريقكم على الثقة والدعم الممنوحين لي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر إذاً أن الجمعية العامة تقرر أن تتوصل إلى اتفاق بشأن توزيع مقاعد الفريق العامل المفتوح، المنشأ عملاً بالفقرة ٢٤٨ من مرفق القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، في ما بين

وقد رتقا التمثيلية - لكي تواكب عهداً من قيود الميزانية وتلبي التوقعات العالية من شعوب العالم.

وإنني أشكر الجمعية العامة على مساهمتها في دورتها السادسة والستين.

السيد الرئيس، لقد استحدثت الجمعية العامة أيضاً، أثناء فترة ولايتكم رئيساً للجمعية العامة، مناسبة جديدة تحتفي بها في تقويم الأمم المتحدة، هي: اليوم الدولي للسعادة. فلنأمل، من خلال أعمالنا، وبينها أعمال الدورة الجديدة التي تبدأ غداً، أن تتمكن من تحويل هذا الطموح إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني أشكر الأمين العام على بيانه.

كما اشكركم جميعاً على انضمامكم اليوم إلى هذه الجلسة الختامية للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. لقد كانت دورة متميزة وحافلة حقاً. فأحداث السنة الماضية شكلت مرحلة تاريخية ستبقى في أذهاننا لعقود مقبلة. إنها السنة التي وضعت فيها آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المجتمع الدولي أمام اختبار صعب. لقد نشبت فيها نزاعات خطيرة، ولكن بُعث فيها أمل متجدد أيضاً، حيث خرجت عدة بلدان من النزاع إلى السلام. وواصل السكان عبّر العالم مطالبتهم بالحرية والكرامة والسلام والعدالة.

وأمام مثل هذه التحديات والفرص، من دواعي اعتزازي القول إن هذه الجمعية العامة وقفت بثبات ونشاط واستجابة. وشكلت شراكات جديدة، وُجِّدَت التزامات سياسية، وشهدنا توافقاً في الآراء، وأصبح العمل والنتائج سمة المرحلة. وإنه لمصدر شرف واعتزاز عميقين لديّ، أن أتولى قيادة أعضاء الأمم المتحدة في هذه المرحلة الدقيقة من التاريخ. وكان امتيازاً لي أن أعمل مع جميع الممثلين بصفتي رئيس الجمعية العامة لهذه

الأسبوع الماضي بالتحديد قراراً بعيد المدى ٦٦/٢٩١ بشأن الأمن البشري. وحين تعذر على مجلس الأمن التصرف بشأن العنف والقمع في سوريا، تدخلت الجمعية استباقياً وحافظت على يقظتها.

وسعت الجمعية أيضاً إلى تعزيز التفاهم المتبادل وثقافة السلام في العالم بأسره، بما في ذلك عبّر تحالف الحضارات. وكما توضح أحداث الأيام الأخيرة المؤسفة، يتعين أن يبقى هذا الأمر موضع أولوية. وتترك الدورة السادسة والستون إراثاً من الإنجازات، يُثبت مجدداً دور الجمعية العامة وصوتها القيم، بصفته الهيئة التداولية الرائدة التابعة للمنظمة.

وأودّ أن أشكر سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على قيادته والتزامه الثابت، بصفته رئيساً لهذه الهيئة الموقرة، في هذه المرحلة من التطورات المثيرة والتحديات المعقدة. إن خبرته الدبلوماسية الواسعة أفادته بشكل جيد. فقد قاد الجمعية بمهارة ودقة، وتواصل مع الشركاء في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ومجتمع الأعمال التجارية وعالم الأعمال الخيرية. وكان بينه وبين علاقة عمل مثمرة جداً. وقد عالجتنا معاً العديد من المشاكل الملحة. وسافرنا معاً إلى ليبيا والصومال. وإنني أشكره على صداقته وتعاونيه.

لقد ذكر السفير النصر في ملاحظاته الأولى للجمعية، بصفته رئيساً لها، أن "الأمر تتغير" وأن الدورة السادسة والستين "فرصة لتحديد مكانتنا في هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ" (A/66/PV.1). وقد أسهم في مجابهة ذلك التحدي.

والأمر ما فتئت تتغير طبعاً. ويبقى أماننا الكثير من العمل. فيتعين علينا المضي قدماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي المتفق عليه عام ٢٠١٥. وأن نصوغ برنامجاً إنمائياً جريئاً وطموحاً لما بعد عام ٢٠١٥. كما يجب أن نصقل المجموعة الكاملة من أدواتنا من أجل السلام وحقوق الإنسان. وعلينا أن ندعم هذه المنظمة - فعاليتها

الجهود الدولية للذود عن قيمنا المشتركة ودعم هذه التغييرات المشروعة، مع احترام سيادة كل بلد وسلامته الإقليمية.

ما برحت قضية فلسطين محورية بشكل خاص منذ بداية هذه الدورة. وشهدنا تطوراً تاريخياً هنا في نيويورك عندما سَلَّم رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ طلب فلسطين بشأن الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وكان لي شرف التعامل مع أول طلب لفلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، بمشاركة الأمين العام. وعلى الرغم من أنه لم يتسن خلال ولايتي الترحيب بفلسطين بوصفها عضواً جديداً في منظمنا، ما زلت آمل أن يحدث هذا في المستقبل القريب. وأنا على اقتناع بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تواصل العمل بشكل جماعي لإحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بليبيا، فقد اتخذت الجمعية العامة قراراً تاريخياً لاستعادة حقوق السلطات الليبية الجديدة في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وقامت الجمعية بدور رئيسي في قبول وثائق تفويض الممثلين الحقيقيين للشعب الليبي واعتمادها. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قمت بزيارة مشتركة مع الأمين العام إلى ليبيا لإظهار أن الأمم المتحدة تدعم الليبيين الذين شرعوا في رحلة هامة جداً من أجل المصالحة وإعادة التعمير والديمقراطية.

كما أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء الأزمة المستمرة في سوريا. وتجسيدا لذلك القلق، نهضت الجمعية العامة بمسؤوليتها المؤسسية المتصلة بالسلام والأمن الدوليين عندما وصل مجلس الأمن إلى طريق مسدود. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتخذت الجمعية العامة، قراراً يدين استمرار السلطات السورية في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. واتخذت في شباط/فبراير القرار ٢٥٣/٦٦ ألف، الذي أدى إلى تعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم

الدورة. وإنني أشكركم شكراً جزيلاً على تعاونكم ودعمكم، وعلى التزامكم الثابت برسالة الأمم المتحدة.

وأودّ أن أنوّه تنويهاً خاصاً بعلاقة العمل المتينة والصداقة العظيمة التي حظيت بها مع الأمين العام، معالي السيد بان كي-مون. فانطلاقاً من عزمنا على تعزيز اتّساق جهود الأمم المتحدة، عملنا، الأمين العام وأنا، بشراكة وثيقة طوال السنة. وكان امتيازاً عميقاً لي بأن أعمل مع السيد بان، القائد المقتدر والمتفاني والصادق والمثابر في سعيه إلى عالم أفضل.

إنّ عملنا أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة لم يكن ليُحقّق النتائج التي أحرزناها لولا الدعم الكامل والتميّز من دولة قطر. لذا، أودّ أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا المتفرّدين لسَموّ الشيخ محمد بن خليفة آل- ثاني، أمير دولة قطر، وسَموّ الشيخ تميم بن حمد آل- ثاني، وليّ العهد، وللدولة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل- ثاني، رئيس الوزراء ووزير الخارجية. إنّ دعمهم والتزامهم العظيمين تجاه الأمم المتحدة ساعدانا مساعدةً عظُمت في خدمتها وخدمة العالم.

وإذ توشك الدورة السادسة والستون على الانتهاء، أودّ أن أسلّط الضوء على ما اعتبره إنجازاتنا الرئيسية أثناءها. فبداية، لا ريب في أننا نجتاز مرحلة استثنائية في تاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واهتمامنا بالمنطقة يمتدّ الآن إلى أبعد من النزاع العربي - الإسرائيلي، ليشمل التطورات المتعلقة بالصحة العربية، وكيفية دعم التطلعات المشروعة لدى مواطني العديد من هذه البلدان إلى التغيير الديمقراطي.

واليوم، ما انفكت المطالب المشروعة لشعوب المنطقة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية تفرع نواقيسها عالياً عبْر المنطقة. وإدراكاً من الأمم المتحدة بأنّ هذه المطالب منسجمة مع المبادئ الأساسية لميثاقها وأهدافه، فضلاً عن اتّساقها مع مقاييس حقوق الإنسان الدولية، فقد ظلت وستبقى في صدارة

ما فتئت اعتقد أن الحوار فيما بين الحضارات يوفر نهجا تكميليا لمنع نشوب الصراعات وحلها بصورة سلمية. لذلك، خلال هذه الدورة، شددنا تشديدا خاصا على تحالف الحضارات الذي تراعه الأمم المتحدة. إن دورها يمكن أن يكون بالغ الأهمية، لاسيما في معالجة النزاعات التي تنشأ من اختلافات ثقافية أو دينية. وأرى مجالا واسعا في ذلك الصدد للكلام بمزيد من التوضيح. وينبغي أيضا تعزيز التحالف ليتسنى له الوفاء برسائله النبيلة على نحو فعال. أما أنا شخصيا فستأستثمر وقتي وجهدي في دعم تلك الرؤية في المستقبل.

أود عند هذا المنعطف أن اغتنم الفرصة لأقول أن الاحداث المؤسفة والمأساوية التي وقعت في الشرق الأوسط في الاسبوع الماضي بمثابة تذكير صارخ لنا بالحاجة الملحة للعمل على تهيئة مناخ يسوده التسامح والاحترام المتبادل والحوار فيما بين الحضارات وتعزيز ذلك المناخ. ولا بد من أن يحترمنا احدنا نقاط الاختلاف لدى الآخر والنهوض بحق ممارسة المراء بحرية لشعائر دينه. وأشجب وأدين أي عمل يصل إلى مستوى تشويه الاديان والتحريض على الكراهية وكره الاجانب. فلنتذكر أيضا أن العنف لم يكن ابدا هو الرد وقد أدت بشدة الهجمات التي وقعت على القنصليات والسفارات، وخاصة مقتل وجرح الموظفين الدبلوماسيين والمواطنين العاديين.

أناشد مواطني العالم فتح قلوبهم وعقولهم وتمجيد القيم المشتركة التي تربطنا جميعا في هذه الأسرة الانسانية الواحدة. وفي الواقع قامت رئاستي بعقد أول منتدى رفيع المستوى لمدة يوم واحد بشأن ثقافة السلام. وبمشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، وخاصة من جانب المجتمع المدني، شحذ الحدث طاقة الجميع بالتصميم للمضي قدما بعملهم من أجل تنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام. واستلهما لروح الحماس الذي شعر به الجميع، اقترحت أن يصبح هذا المنتدى الرفيع المستوى حدثا سنويا يعقد في كل عام في ١٣ أيلول/

المتحدة وجامعة الدول العربية، في سياق تنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي آب/أغسطس عقدت الجمعية اجتماعا آخر حسن التوقيت بشأن سوريا (انظر A/66/PV.124)، حيث اتخذت الدول الأعضاء القرار ٢٥٣/٦٦ بآء بهدف وضع حد للأزمة. كما عقد العديد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجمعية العامة من أجل إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع، وتمكينها من سماع وجهات نظر الأطراف الرئيسية في الأمم المتحدة والتعبير عن مواقفها الوطنية. وأعتقد أن للجمعية العامة دورا حاسما في ضمان إنهاء العنف بسرعة في سوريا.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه في بداية الدورة السادسة والستين حددت أربع ركائز رئيسية لكي ينصب اهتمام الجمعية العامة عليها. ويسرنى جدا حدوث تقدم هام في كل ركيزة من هذه الركائز. تمثلت الركيزة الأولى في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد كان عاما هاما جدا بالنسبة لدور الوساطة في تسوية المنازعات. فقد وفرت الجمعية مجالا لإجراء مداوالات مستفيضة وعززت الزخم حول الوساطة. وابتداء من المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، انعقد طيلة العام هنا في الأمم المتحدة وخارج نيويورك العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية. وأدت هذه المناقشات إلى انعقاد الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيار/مايو.

ويسرنى أن أرى بالفعل إجراء مداوالات والقيام بأعمال ملموسة لتجسيد الأفكار الناشئة عن تلك المناقشات. وبيين اتخاذ قرار المتابعة ٢٩١/٦٦ بشأن الوساطة الذي اتخذ في الأسبوع الماضي حماس الدول الأعضاء للسعي بهمة لمتابعة هذه المسألة. ومما يشرح الصدر أيضا أن الرئيس المقبل، معالي السيد فوك يرميتش، اقترح "تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" بوصفه موضوعا للنقاش في العام المقبل.

أود أيضا أن اشدّد على أنه لا ينبغي أبدا تصور دور الجمعية العامة بوصفها بديلا عن الولاية المنوطة بالهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة.

وعلى الأصح، فإن الجمعية العامة توفر بديلا مكملًا ومجديا للمجتمع الدولي للتصرف في أوقات الجمود. وكما ذكرت، فإن تلك الوظيفة قد طبقت بصورة عملية خلال هذه الدورة بشأن قضية سوريا.

بخصوص إصلاح مجلس الأمن، فقد أدركت تماما ضرورة تعزيز الثقة في هذه العملية. ولذلك، أعدت تعيين السفير ظاهر تانين على الفور لرئاسة المفاوضات الحكومية الدولية. وكان في نيّ دأما العمل من أجل التوصل إلى حل يحظى بأوسع قبول ممكن بين عموم الأعضاء.

ويسرني أنه، في ظل رئاستي، عُقدت الجولة الثامنة من المفاوضات الحكومية الدولية. وكانت الروح المعنوية عالية في تلك الجولة من المفاوضات. وأقر العديد من الدول الأعضاء بوجود زخم جديد وزيادة مستوى الصراحة والتفاعل والمشاركة. وعلى الدول الأعضاء الآن مواصلة العمل استنادا إلى التقدم المحرز حتى الآن، والعمل على بلورة مجالات التقارب.

وأما الركيزة الثالثة التي حددها في هذه الدورة فقد كانت "تحسين منع الكوارث والتصدي لها". وفي بداية الدورة، أعربت عن قلقي الشديد إزاء الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي. وفي كانون الأول/ديسمبر، قمت بزيارة رسمية مشتركة إلى الصومال مع الأمين العام. وشعر كلانا بأن من المهم جدا زيارة ذلك البلد من أجل إظهار أن الأمم المتحدة وأعضاءها ما زالوا يقفون إلى جانب الصوماليين في مسيرتهم نحو مستقبل أفضل. وبصفتي رئيس الجمعية العامة، فقد أعربت لحكومة وشعب الصومال عن التزامي بالمساعدة على ضمان غد أفضل وأكثر أمنا وازدهارا.

سبتمبر، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة اعلان برنامج عمل الأمم المتحدة بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩ (القرار ٥٣/٢٤٣).

أما الركيزة الثانية التي حددها في الدورة السادسة والستين فقد تمثلت في اصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذ تقر بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين بغية الوفاء بولايتها، قد اهتمت في هذه الدورة بتنشيط جمعيتها العامة.

لقد عملت طوال العام لدعم مساعي الميسرين كليهما بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة بهدف تعزيز توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

وفي هذه الدورة، ناقش الفريق العامل المخصص بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة العديد من المواضيع الهامة. وثمة توافق عريض في الآراء تمخضت عنه هذه المناقشات بشأن أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة والحاجة الملحة إلى جمعية مجدية حقا. وطوال الدورة شددت على الضرورة القصوى لاتباع نهج متوازن عند النظر في المسألة، مع الاخذ في الحسبان تنفيذ قرارات الجمعية العامة وغير ذلك من المبادرات الإدارية الرامية إلى تعزيز كفاءتها.

أود أيضا أن انوه بزيادة الدور النشط لرئيس الجمعية العامة ومكتبه كما لوحظ في القرار ٢٩٤/٦٦ الذي اتخذ مؤخرا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وطلبت فيه الدول إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مقترحات بشأن استعراض الاعتماد المخصص في الميزانية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وهذه مسألة موضع ترحيب كبير.

وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ سيتطلب أعلى مستوى من الالتزام السياسي. وأود أن أؤكد على أهمية توفير وسائل فعالة للتنفيذ ونقل التكنولوجيا، وكذلك إشراك الطائفة الكاملة من الشركاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه العملية.

وكان من العناصر البارزة في مؤتمر ريو + ٢٠ أنه أطلق عملية حكومية دولية لتحديد أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. ودور الجمعية العامة محوري في تلك العملية. وكما هو مطلوب في الوثيقة الختامية لريو، فقد عينت السفارة ريبيري فيوتي، ممثلة البرازيل، لتيسير عملية إنشاء فريق عامل مفتوح بهدف تحديد أهداف التنمية المستدامة. وأعرب مجدداً عن أمني في أن يساندها جميع الأعضاء في هذه المهمة الهامة وأن يتحلوا بالمرونة وروح التوافق في العملية.

وفي مجال الاقتصاد العالمي، انصب اهتمامنا الرئيسي على المساعدة في تعزيز إدارة شؤون الاقتصاد العالمي. ولم يكن السعي من أجل تمكين الجمعية العامة على صعيد المسائل الاقتصادية هدفاً في حد ذاته، ولكن لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الجمعية لها دور محوري في الحوكمة العالمية. وبناء توافق سياسي مشروع في الآراء هو ما تفعله الجمعية العامة على أفضل وجه، وهذا بالضبط هو ما نحتاجه اليوم في الحوكمة العالمية. وفي المناقشة المواضيع الرفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد العالمي، أكد زعماء العالم أنه من دون استجابتنا الجماعية وقيادتنا القوية، سيظل الاقتصاد العالمي يواجه تحديات خطيرة.

وخلال هذه الدورة، ذكرت المجتمع الدولي بأنه إذا ما أردنا إعادة التفكير في الطريقة التقليدية لتحقيق التنمية، فمن المهم أيضاً إعادة التفكير بشأن بعض منظماتنا وهيئاتنا الحكومية الدولية وإعادة تشكيلها. وقد شاركت في تنظيم سلسلة حلقات دراسية من ثلاثة أجزاء بشأن الاستعراض

وفي نيسان/أبريل، عقدنا المناقشة المواضيعية غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الحد من أخطار الكوارث. وكان من الواضح خلال ذلك الحدث أن هناك زحماً دولياً لم يسبق له مثيل للحد من أخطار الكوارث. وشدد المشاركون على أهمية إدماج الحد من أخطار الكوارث في أي إطار للتنمية المستدامة مستقبلاً. ويسرني أن نتائج المناقشة المواضيعية كانت مفيدة بالنسبة للدول الأعضاء في صياغة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠).

وخلال مناقشاتنا، سمعنا أيضاً أن مواجهة أخطار الكوارث تتطلب مشاركة متعددة الأوجه من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وإدماج النهجين الإنساني والإنمائي من أجل تعزيز قدرة السكان المحليين على التكيف والتخفيف من أخطار الكوارث هو أيضاً جزء أساسي من إطار شامل للحد من الكوارث.

وعموماً، فقد كان من الواضح أن ثمة ضرورة لأن يكون المجتمع الدولي أفضل تجهيزاً لمواجهة الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن النشاط البشري. وأود أن أشير هنا إلى أهمية القرار بشأن تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية (القرار ٣٠٧/٦٥)، الذي اتخذته الجمعية خلال الدورة السابقة. وأود أن أشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذا المفهوم.

وكانت الركيزة الرابعة والأخيرة لي خلال فترة ولايتي هي "التنمية المستدامة والازدهار العالمي". وكانت هذه السنة بالقطع سنة مشهودة للتنمية المستدامة. وسيدخل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التاريخ بوصفه اللحظة التي جدد فيها المجتمع الدولي إرادته السياسية والتزامه بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي نواجهها.

نفسها وتمشيا مع خطط العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠ سيكون حاسما لنجاح المؤتمر. وفي هذا السياق، سيكون المهم بنفس القدر إحراز تقدم حقيقي في المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وأنا أدرك أنه تم وضع بعض الأسس الجادة، وأنطلع إلى انعقاد المؤتمر بنجاح بمشاركة جميع دول المنطقة.

فيما يخص حفظ السلام، أعربت خلال تبادل وجهات النظر بشكل مكثف مع الدول الأعضاء، عن شكري لها، على تفانيها ومثابرتها لضمان نجاح المنظمة في الوفاء بولايتها. ولن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء للمسائل المرتبطة بحفظ السلام. ذلك لأن القرارات المتعلقة بالتمويل، ووضع السياسات والمبادئ التوجيهية واستعراض التنفيذ، تقع تحت سلطة الجمعية العامة ودولها الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. وكان ذلك، وسوف يظل ضروريا لتعزيز شرعية إجراءات الجمعية العامة.

وأدرجت سلامة وأمن حفظة السلام لدينا على جدول أعمال الجمعية العامة، خلال العديد من المناسبات. ويتعين على الجمعية العامة والدول الأعضاء فيها، مواصلة العمل عن كثب مع البلدان المضيفة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد بعثات حفظ السلام على أراضيها. كما أكدت أيضا على أهمية تعزيز شراكة عالمية بين جميع أصحاب المصلحة فيما يخص عمليات حفظ السلام، خاصة البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية وموظفي الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء مواصلة بناء تلك الشراكة، واستخدام القدرات الوطنية على أمثل وجه، وفي الوقت نفسه توفير المساعدات الدولية بشكل سريع وفعال.

تقدمت العملية الحكومية الدولية بشأن إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان خلال هذه الدورة.

الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. والاستعراض هو ممارسة حسنة التوقيت تتيح التفكير على نحو تطلعي في إعادة التنظيم الاستراتيجي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في أجل الطويل ضمن المشهد الإنمائي. وأود أن أشدد على أهمية مشروع القرار بشأن الاستعراض والذي سيجري اعتماده في خريف هذا العام، والذي سيؤثر بشكل مباشر على العمل اليومي لمنظومة الأمم المتحدة وسيشكل الخطط الاستراتيجية للكيانات التي يتألف منها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والتي يزيد عددها على ٣٠.

وبالإضافة إلى الركائز الأربع التي حددتها، فقد تناولت الجمعية بالطبع العديد من المواضيع الهامة الأخرى. وأود أن أسلط الضوء في هذا المقام على عدد قليل آخر من إنجازات الجمعية.

لقد ظل نزع السلاح والأمن الدولي في مرتبة متقدمة على جدول أعمال الجمعية العامة طوال الدورة. وخلال مناقشاتي مع الدول الأعضاء، دعوتها جميعا إلى الحفاظ على نهج بناء وتطلعي وإلى أن يكون هدفها هو بناء توافق في الآراء إلى أقصى حد ممكن.

كما أعربت عن قلقي إزاء الوضع الراهن لآلية نزع السلاح، بما في ذلك خلال زيارتي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد مضت قدما في عملها طوال الدورة بشأن النطاق الكامل تقريبا من القضايا المدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى، فإن ثمة حاجة إلى المزيد من الجهد والمرونة من قبل جميع الأطراف المعنية لإحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي الفترة السابقة على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، فإن تنفيذ الالتزامات بترع السلاح وعدم الانتشار وفقا للمعاهدة

الأعضاء على النظر في توسيع تعريف الأمراض غير المعدية، ليشمل أمراضا لا تقل أهمية، مثل الأمراض التي تصيب الصحة العقلية.

فيما يتعلق بالمسألة المهمة المتعلقة بالميزانية، اعتمدت الجمعية العامة خلال هذه الدورة بتوافق الآراء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي بلغ مجموعها ٥,١٥٢ بليون دولار (القرار ٦٦/٢٦٣). كما أنها وافقت بتوافق الآراء على تمويل ١٦ بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، بمبلغ ٧,٢٣٤ بليون دولار (القرار ٦٦/٢٦٥). وتم اعتماد عدد من القرارات الهامة دون تصويت بشأن مسائل هامة مرتبطة بالسياسات والمسائل الإدارية والمالية، من أجل الأداء الفعال للأمم المتحدة.

ودعوت بصفتي رئيسا، إلى عقد اجتماع لتدارس الأفكار في اللجنة الخامسة، تبعه عقد معتكف للشروع في مناقشة غير رسمية بخصوص الحاجة القائمة منذ أمد طويل، لاستعراض أساليب العمل الداخلية للجنة الخامسة. وحصل تقارب كبير بين وجهات نظر الدول الأعضاء. وأسهم الحدثان بشكل إيجابي في تعزيز علاقة الثقة المتبادلة وحسن النية بين جميع أصحاب المصلحة. وأعتقد أنه ينبغي الاستمرار في عقد هذه المناقشات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، خلال الدورات القادمة، ليس فحسب كممارسة للتقييم، بل أيضا كممارسة لبناء الثقة، بغية ترشيد المداوالات والاستفادة المثلى منها في اللجنة الخامسة، وإدخال المزيد من الفعالية لعمل الجمعية العامة. وأتمنى نجاحا كبيرا للدورة السابعة والستين فيما يخص النظر في جدول الأنصبة المقررة.

واسمحوا لي بأن أتكلم عن شركائنا. في مستهل الدورة، أكدت التزامي ببناء شراكة عالمية موحدة حقًا. ويعني ذلك إقامة شراكة داخل وخارج الأمم المتحدة على حد سواء. وأعتقد بقوة بأن المجتمع المدني يضطلع بدور هام فيما يخص

ويتعين أن تظل استقلالية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فيما يخص حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حجر الزاوية في عملية الإصلاح تلك.

ستعقد الجمعية العامة لأول مرة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر اجتماعها الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون. وقد استأثر الاجتماع باهتمام كبير لدى الدول الأعضاء والمجتمع المدني، مما يشير إلى أهمية سيادة القانون في مجتمعاتنا وفي الشؤون الدولية. وشكلت الأعمال التحضيرية لإعداد الوثيقة الختامية الموضوعية والترتيبات الضرورية الأخرى أولوية خلال هذه الدورة، من أجل ضمان تحقيق اجتماع رفيع المستوى يتسم بالإنتاجية والنجاح، خلال الدورة القادمة السابعة والستين.

عقدت الجمعية العامة تحت رئاستي، مناقشة مواضيعية في شهر حزيران/يونيه، بشأن المخدرات والجريمة بوصفها تهديدا للتنمية. وسيحال موجز وقائع المناقشة، إلى المؤتمر الثالث عشر للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في الدوحة خلال عام ٢٠١٥.

وأدى الاستعراض العام الثالث المعني بمكافحة الإرهاب، الذي جرى خلال شهر حزيران/يونيه (انظر A/66/PV.120) إلى اعتماد القرار التوافقي ٦٦/٢٨٢. وشكلت الحلقة الدراسية بشأن مكافحة الإرهاب، التي عقدتها قبل الجلسة العامة مباشرة، مناسبة ملائمة لمختلف أصحاب المصلحة، من أجل التفاعل بشأن تلك المسألة الهامة، التي تؤثر فينا جميعا.

فيما يخص مسائل الصحة، عقدنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة ر، بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. لقد كان اجتماعا تاريخيا، أعطيت خلاله أولوية جديدة بالاستحقاق للأمراض غير المعدية، في جدول الأعمال العالمي الخاص بالتنمية. لقد أنشئت ولاية، وأسندت مسؤوليات واضحة. وبدأ العمل بشأن التنفيذ خلال هذا العام، وشجعت طيلة الدورة، الدول

البروتوكول، على عملهم الدؤوب. كما أنني ممتن بصفة خاصة لموظفي إدارة شؤون الإعلام على دعمهم القيم. و لكل شخص ساعدنا ودعمنا، خلال هذه الدورة، أقول شكرا.

وأود أيضا أن أشكر صديقي العزيز، سعادة السفير الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني، ممثلنا في الأمم المتحدة، فضلا عن البعثة الدائمة لقطر على دعمهما.

لقد عملنا بروح الفريق. وكثيراً ما قدمت وفود الدول الأعضاء وممثلوها لي الدعم والإرشاد خلال دورة الجمعية العامة. ولي عظيم الشرف أن أشيد بهم لكل ما أنجزناه معاً خلال الدورة السادسة والستين.

ختاماً، وإذ أتطلع قدماً، فإنني ألس تعاضم الحاجة إلى أمم متحدة عالمية وشرعية حقاً حتى تظل محتفظة بمكانتها الرفيعة. فما من منظمة أخرى في العالم لديها ولاية عالمية جامعة كالأمم المتحدة. وما من منظمة أخرى لديها من القدرات وما تحمل على عاتقها من مسؤوليات لبناء السلام والرفاه من أجل الجميع كما تفعل الأمم المتحدة. و يقيني أن المحفل الذي توفره الأمم المتحدة - وهو محفل للحوار بين الحضارات، من أجل السلام والصوت العالمي الموحد - سيظل هو السبيل الأمثل أمام العالم. وأنا على ثقة كبيرة بأن الأمم المتحدة ستظل توفر للبشرية المحفل الأمثل لعالم ينعم فيه الجميع بالسلام والأمن والرفاه. وأتطلع إلى مواصلة المشاركة مع الأعضاء لكي نحقق هذا العالم. وأشكر الأعضاء كافة جزيل الشكر على دعمهم.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نصل الآن إلى نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. أود أن أدعو الممثلين للوقوف والتزام الصمت الدقيقة للصلاة أو التأمل.

تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وإرساء السلم والأمن وحقوق الإنسان، وضمان الدعم العام لجدول أعمال الأمم المتحدة. إنني مسرور جدا خلال هذه الدورة للتفاعل مع العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن أغلب المواضيع والمناقشات. وكان ممثلو المجتمع المدني ومجموعة المنظمات غير الحكومية، أساسيين للغاية فيما يتعلق بنجاح الحدث البارز الذي عقدناه هنا في القاعة في شباط/فبراير، من أجل الاحتفال بأسبوع الوثام العالمي بين الأديان. وقام هؤلاء الممثلون دوماً بمشاركة بناءة وحقيقية. وعملت خلال هذه الدورة على إتاحة فرصة ملائمة للتفاعل مع المجتمع المدني. كما أود أن أشير مع ذلك، إلى أنه ينبغي تعزيز قدرة مكتب الرئيس على التواصل مع المجتمع المدني، لضمان الاستمرارية ومستوى كاف من الدعم لهذه الوظيفة المتزايدة الأهمية.

لقد وعدت بعقد دورة ناجحة منذ بداية فترة ولايتي. و عملت مع فريق متميز في ديواني، يمثل تنوع الجمعية العامة، بجد كبير، وأتمنى أن نكون قد لبينا تطلعات الأعضاء. وأود أن أنوه، لدواعي التسجيل، بما حظيت به من دعم لا يقدر بثمن من فريقي المتميز، والأدوار الريادية التي اضطلع بها الدبلوماسيان القطريان المحنكان، وهما رئيس ديواني السفير مطلق القحطاني، ونائب رئيس ديواني، السفير طارق الأنصاري. إنهما يشكلان حقاً ذخراً كبيراً لبلدهما وللمنظمة.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناني العميق للزملاء من الأمم المتحدة المتسمين بقدر كبير من الحرفية، الذين عملوا بجد، يوماً بعد يوم، حتى تنعقد هذه الدورة بشكل سلسل ونجاح. لقد عملوا بجد وإخلاص، مرات عديدة وراء الكواليس، لإنجاح الجمعية ولما فيه خير البشرية. وأود على وجه الخصوص، أن أشكر موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الذين عملوا بلا كلل وحصلوا على تقديري المستمر. كما أشكر بشكل خاص المترجمين الشفويين وموظفي الأمن وموظفي

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة السادسة والستين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أدعو معالي السيد فوك يريميتش، الرئيس المنتخب للدورة السابعة والستين، إلى المنصة لتسليمه المطرقة.

أعلن اختتام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.